

"آلية لتعزيز الشمول المالي في مصر في ظل التحديات والمعوقات "

إعداد

د/ حنان علاء الدين عبد الصادق جعفر

مدرس في الإقتصاد

الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري - القاهرة

Abstract:

The world is witnessing a major technological breakthrough, which is reshaping the international economic system and introducing new types of financial and monetary transactions.

Perhaps the most prominent changes witnessed in the world economy due to the development of information and communication technologies, the emergence of new terms in the dictionary of economic researchers, the term "financial inclusion" One of these concepts, which has spread strongly over the past few years, especially in developing countries that lack this kind of clear market mechanisms, which ensures a great deal of transparency and financial stability, since the vision of sustainable development in Egypt (2030) includes Achieving good rates of financial inclusion is no longer a luxury but a challenge for decision-makers, especially in developing countries, where financial inclusion has become one of the pillars of economic growth because of its ability to integrate the informal economy of individuals and institutions within the formal economic structure of the state, as well as to ensure the development of services provided by financial institutions included in its scope to provide the element of competitiveness among institutions, Hence, progress in financial inclusion

enhances financial stability and contributes to economic growth and financial efficiency, unlike the social aspect of improving the living conditions of clients, especially marginalized groups. The study also aims at analyzing the term financial inclusion and identifying the most important obstacles in the Egyptian economy to implement this policy. This is in addition to evaluating the steps set for its implementation and success, and how to face the challenges that hinder it in the Egyptian economy through building and preparing a national strategy for financial inclusion, and identifying a mechanism to promote financial inclusion in Egypt.

Key Words: Financial Inclusion, Economic Importance, Positives , Economic Growth, Egyptian Society, Constraints, Implementation Mechanisms, Responsible parties, informal economy, Financial Institutions, Future Plans.

المستخلص

يشهد العالم طفرة تكنولوجية كبيرة، تعمل على إعادة تشكيل النظام الاقتصادي الدولي، وتقديم أنماط جديدة من التعاملات المالية والنقدية ، ولعل من أبرز التغيرات التي شهدتها الاقتصاد العالمي بفضل تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ظهور مصطلحات جديدة على قاموس الباحثين الاقتصاديين ، ويعد مصطلح "الشمول المالي" أحد تلك المفاهيم التي انتشرت بقوة خلال الأعوام القليلة الماضية، ولاسيما في الدول النامية التي تفتقر لهذا النوع من آليات السوق الواضحة، والتي تضمن قدرًا كبيرًا من الشفافية والاستقرار المالي ، وبما ان رؤية التنمية المستدامة في مصر (2030) تتضمن العديد من المستهدفات في كل من المحاور المتعلقة بالاقتصاد والعدالة الاجتماعية والبيئة والطاقة والتنمية البشرية ، فلم يعد الوصول لمعدلات جيدة من الشمول المالي رفاهية، بل أصبح بمثابة تحدى يواجه صانع القرار، ولاسيما في الدول النامية، حيث أصبح الشمول المالي إحدى ركائز النمو الاقتصادي، نتيجة لقدرته على دمج الاقتصاد غير الرسمي للأفراد والمؤسسات داخل الهيكل الاقتصادي الرسمي

للدولة ، بالإضافة لضمان تطور الخدمات التي تقدمها المؤسسات المالية المدرجة في نطاقه لتوافر عنصر التنافسية بين المؤسسات ، ومن هنا يتضح أن التقدم في الشمول المالي يعزز من الاستقرار المالي، كما يساهم في النمو الاقتصادي، والكفاءة المالية، وذلك بخلاف الجانب الاجتماعي فيما يتعلق بتحسين الحالة المعيشية للعملاء، وخاصة الفئات المهمشه منهم، انطلاقاً مما سبق، هدفت الدراسة إلى تحليل مصطلح الشمول المالي و تحديد اهم المعوقات الموجوده في الاقتصاد المصري لتطبيق هذه السياسه ، هذا فضلا عن تقييم الخطوات الموضوعه لتطبيقه ومدى نجاحها ، وكيفية مواجهه التحديات التي تعوقه في الاقتصاد المصري من خلال بناء وإعداد استراتيجية وطنية للشمول المالي، و تحديد اليه لتعزيز الشمول المالي في مصر .

الكلمات الافتتاحية : الشمول المالي ، الاهميه الاقتصاديه ، الايجابيات ، النمو الاقتصادي ، المجتمع المصري، المعوقات، اليه التنفيذ، الجهات المسئوله، المؤسسات الماليه ، الاقتصاد غير الرسمي ، الخطط المستقبليه .

1. مقدمه

كشفت الأزمة المالية العالمية الأخيرة 2008 الستار عن خلل هيكلي في النظامين المالي والمصرفي العالميين ، فبعد مرور ما يزيد عن 700 عاما منذ ظهور أول بنك في العالم ، نجد أكثر من نصف البالغين في العالم مستبعدين ماليا ويعملون خارج نطاق النظام المالي الرسمي .

وهناك تفاوت كبير بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية فيما يتعلق باستخدام الخدمات المالية الرسمية وبما يزيد عن النصف، كما يختلف مستوى الشمول المالي بشكل كبير بين البلدان النامية نفسها ، وتعتبر منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا وافريقيا عموما وجنوب الصحراء الكبرى من أعلى نسب العالم في الاستبعاد المالي ، حيث تتفاقم المشكلة بين الفئات العمريه والمناطق الجغرافيه في البلد الواحد ، ومن هنا أدرك قادة مجموعة العشرين 20G خلال عام ٢٠١٠ أهمية الشمول

المالي كدعامة أساسية في جدول أعمال التنمية العالمية، وتكاتف الجهود الدولية لمواجهة ذلك التحدي من خلال عقد العديد من المؤتمرات وورش العمل وتقديم المبادرات وإبرام الاتفاقات على كافة المستويات للبحث عن آليات لتفعيل منظومه الشمول المالي حيث تم تأسيس رابطة باسم

(Global Partnership for Financial Inclusion GPFi) وذلك لوضع خطة عمل طويلة الاجل لتطبيق الشمول المالي من خلال دعوة مجموعة من خبراء الشمول المالي وخمس هيئات دولية قائمة على وضع المعايير الدولية (SSBs- Standard Setting Bodies) للبدء في تكثيف العمل على تطبيق الشمول المالي، حيث تبين أن التقدم في الشمول المالي يعزز من الاستقرار المالي كما يساهم في النمو الاقتصادي، والكفاءة المالية، وذلك بخلاف الجانب الاجتماعي فيما يتعلق بتحسين الحالة المعيشية للعملاء وخاصة الفقراء منهم. (Santiago Carbo , Edward P. M. Gardener & Philip Molyneux,2010).

2. اهمية البحث:

لقد أصبح الشمول المالي أحد أولويات الحكومة المصرية وتسعى إلى إرساء مبادئه بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية إلى جانب تحقيق النمو الاقتصادي المستدام (طبقاً للمؤتمر السنوي التاسع للتحالف الدولي للشمول المالي الذي عقد في شرم الشيخ 2017) ، والذي استهدف ترسيخ مفهوم الشمول المالي ورسم السياسات الإصلاحية لتحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي والارتقاء بالمستوى المعيشي لأفراد المجتمع، و تحقيق الاستقرار الإقتصادي والتمهيد لانطلاقة اقتصادية قوية وتنمية شاملة ، فتطبيق الشمول المالي يعمل على :

- ✚ ضمان وصول الدعم لمستحقيه من خلال تحويل الدعم مباشرة على البطاقات المسبقة المربوطة بحسابات الأفراد.
 - ✚ دفع معظم الخدمات من خلال تحويل قيمة الخدمة من حساب الفرد مباشر إلى حساب الخدمة من فواتير كهرباء أو مياه أو دفع مصاريف دراسية.
 - ✚ الحفاظ على الصحة العامة للأفراد، من خلال الإقلال من تداول العملات الورقية و المعدنية التي تحمل الكثير من الميكروبات.
 - ✚ يمكن من خلال البطاقة الشخصية، الحصول على كافة المعلومات المتعلقة بالشخص وحساباته من خلال إدخال الرقم القومي بالبطاقة على جهاز الكمبيوتر الخاص بالحكومة المصرية، والمرتبط بمعلومات الأفراد.
 - ✚ رفع التصنيف الائتماني لمصر .
 - ✚ امكانيه ضم أصحاب المهن الحرة والطبقات المهمشة، والمؤسسات الصغيرة، إلى الاقتصاد الرسمي وتحقيق نمو اقتصادي مضمون. James F. (Devlin, 2009)
- لذلك فان اهميه البحث تكمن في التعرف على الشمول المالي و تحديد نقاط الضعف والقوه في الاقتصاد المصرى لتطبيق الشمول المالي وكيفية الاستفادة من هذه السياسه في رواج الاقتصاد الوطنى .

3. مشكلة البحث :

ظهر مفهوم الشمول المالي في أعقاب الأزمة المالية العالمية بنهاية عام 2008، وازداد التوجه العالمي نحو تحقيق الشمول المالي من خلال سياسات وإجراءات تتخذها الجهات النقدية في الدول تهدف إلي تعزيز وتسهيل وصول الخدمات المالية لكافة فئات المجتمع وتمكينهم من استخدام كافة المنتجات المالية وتوفيرها بتكاليف منخفضة.

وحيثذاك تم إنشاء التحالف الدولي للشمول المالي (AFI) عام 2008 الذي يعد أول شبكة دولية للتعليم من تجارب الدول في مجال الشمول المالي، ويضم عدد ٩٤ دولة من الدول النامية ممثلة في 119 مؤسسة تنقسم ما بين وزارات مالية وبنوك مركزية، ويعمل التحالف على تطوير الأدوات المستخدمة لتطبيق الشمول المالي وتبادل الخبرات الفنية والعملية بين الدول الأعضاء ومساعدتها في صياغة السياسات والاستراتيجيات الإصلاحية وآليات التطبيق بالإضافة إلى إعداد الزيارات التعليمية في ذات المجال. (Honohan, 2008)

وقد عقد أول مؤتمر سنوي للتحالف الدولي للشمول المالي في عام 2009 بدولة كينيا ثم عُقد بعد ذلك في كل من أندونيسيا، المكسيك، وغيرها، وانضمت مصر للتحالف الدولي عام 2013 وعقد المؤتمر السنوي 2017 بها ، ولهذا فان مشكله البحث تكمن في الاجابه على التساؤلات التاليه :

1. ما هي المعوقات والتحديات داخل الاقتصاد المصري لتطبيقه ؟
2. ما هو العائد الاقتصادي والاجتماعي من تطبيق الشمول المالي ؟
3. ما هي الاجراءات والخطوات التي تم اتخاذها لتفعيله ؟
4. ما هي الاليه المقترحه لتعزيزه داخل الاقتصاد الوطنى ؟

4. اهداف البحث :

يتمثل هدف البحث في وضع اليه لتعزيز الشمول المالي في مصر وذلك من خلال تحديد :

1. اهم المعوقات الموجوده في الاقتصاد المصري لتطبيق هذه السياسه .
2. الوقوف على المؤشرات الاولييه لتطبيق الشمول المالي في مصر .
3. تقييم الخطوات الموضوعه لتطبيقه ومدى نجاحها .

4. خطوات إعداداليه وطنية للشمول المالي ومن ثم الإجابة على التساؤلات المطروحة في مشكلة البحث .

5. فروض البحث :

تقوم الدراسة على اثبات مدى الاهمية الاقتصادية والاجتماعيه من تطبيق الشمول المالي في مصر من خلال اليه مقترحه لتعزيزه داخل الاقتصاد الوطني .

6. الدراسات السابقة :

- كتاب الشمول المالي في الدول العربية الجهود والسياسات والتجارب (يسر برنيه ، د/رامى عبيد، حبيب عطيه ، صندوق النقد العربي 2019)
- استعرض الكتاب مفهوم الشمول المالي، وعلاقته الوثيقة بالاستقرار المالي، كما تطرق إلى دور الشمول المالي في تحقيق التنمية المستدامة من خلال مساهمته في تحقيق عدة أهداف من بين الأهداف السبعة عشر الطموحة للتنمية المستدامة التي حددتها الأمم المتحدة لعام 2030، و أهمية ودور الشمول المالي في مواجهة التحديات الاقتصادية التي تؤثر على النمو في الدول العربية .
- نظمت كلية التجارة بجامعة طنطاالمؤتمر العلمي الثالث للكلية، بعنوان "التنمية المستدامة والشمول المالي .. الرؤى والآثار والتداعيات" 2019، وأشار الدكتور عادل الميهي، عميد كلية التجارة بجامعة طنطا، أن المؤتمر يتضمن مناقشة عدد من المحاور، حيث تمت مناقشه الجوانب الاقتصادية للشمول المالي والتنمية المستدامة مثل التمويل الرقمي والشمول المالي ودور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنمية المستدامة ، كما تضمن ايضا الجوانب الإدارية للشمول المالي والتنمية المستدامة مثل أثر فعالية إدارة الجهاز المصرفي في تعزيز الشمول المالي، وأثر تعزيز التثقيف المالي في فعالية الشمول المالي ودور الشمول المالي في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة .
- دراسة حول "احتساب مؤشر مركب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والنتائج المحلي الإجمالي في الدول العربية" (أ . د. جلال الدين بن

- رجب، 2018) والتي اتضح فيها علاقه الوثيقه بين الشمول المالي والنمو في الناتج الحلى الاجمالي للدول الناميه .
- دراسه حول "إلتزام قطاع البنوك بتطبيق التوصيات والإجراءات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على قدرته في تحقيق الشمول المالي في الدول العربية" (غسان أبو مويس 2018)

7. الإطار النظري والمفاهيمي للبحث

مفهوم الشمول المالي : الشمول المالي يشير الى إتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع، خاصة المهمشة منها ومحدودي الدخل، سواء كان ذلك مؤسسات أو أفراد، ويتم قياس الشمول المالي في أي مجتمع بناء على ما يقدم من خدمات مالية (جانب العرض)، وجودة تلك الخدمات، وإتاحتها لكافة طبقات المجتمع. (سالي عبد القادر ، المعهد المصرفي المصري 2017)

كما يشار اليه على انه إتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع من خلال القنوات الرسمية بما في ذلك الحسابات المصرفية والتوفير، خدمات الدفع والتحويل، خدمات التأمين، وخدمات التمويل والائتمان (جانب الطلب) لتفادي لجوء البعض إلى القنوات والوسائل غير الرسمية التي لا تخضع للحد الأدنى من الرقابة والإشراف ومرتفعة الأسعار نسبيا مما يؤدي إلى سوء استغلال احتياجات هؤلاء من الخدمات المالية والمصرفية.

(مجلس محافظى المصارف المركزيه ومؤسسات النقد العربيه) ، إضافة إلى ما تقدم، فقد قامت العديد من الدول بإدراج الشمول المالي كهدف من أهداف استراتيجيتها القومية ، وقد شكلت هذه التطورات تحديات كبيرة للجهات الرقابية المالية تمثلت في النظر في كيفية الموازنة بين الشمول المالي (Financial

Inclusion) كهدف استراتيجي جديد وبين الأهداف الثلاثة الأخرى المتعارف عليها وهي: الاستقرار المالي والحماية المالية للمستهلك والنزاهة المالية

Financial (Consumer Protection) (Financial Stability)

(Integrity)، ويطلق عليها "نظرية I-SIP" وقد اتجهت الدراسات الحديثة نحو محاولة تحقيق الارتباط الأمثل بين الأهداف الأربعة أعلاه عن طريق الوصول لأعلى قدر من التآزر وأقل قدر من المفاضلات بينهما بما يعرف بالإطار المتكامل للشمول المالي وقد لوحظ في الآونة الأخيرة قيام الجهات الرقابية المالية بمحاولة تعظيم الاستفادة من تطبيق النظرية السابقة للوصول إلى قطاع مالي مستقر يتمتع بقدر عال من النزاهة ويهتم بحماية وسلامة حقوق العملاء .

Kempson, E., Whyley, C., Caskey, J., Collard, Kempson et al)
(S., 2000

8. الإطار التحليلي للبحث

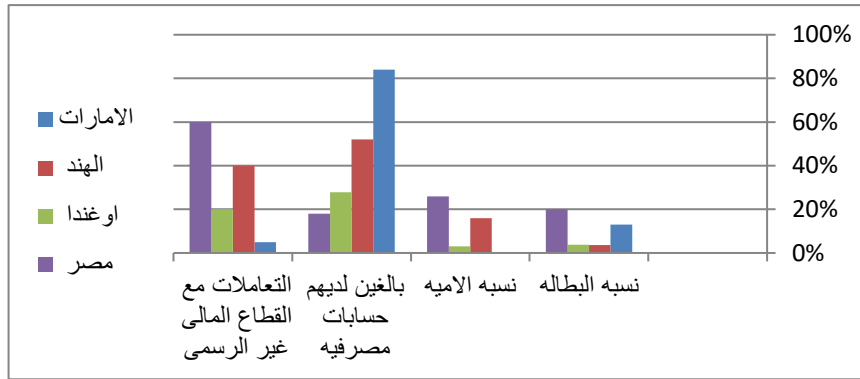
8-1 معوقات تنفيذ الشمول المالي في مصر:

❖ تدنى مستويات الدخل الفردية: تعاني مصر من انخفاض الناتج القومي المحلى الأجمالى , ومن ثم تراجع متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي و انخفاض فى مستويات المعيشة ، و يتبلور ذلك فى تراجع معدلات الادخار القومي لعدم كفاية الدخل للمتطلبات المعيشية لغالبية السكان , ولا سيما فى المناطق غير الحضرية , لذلك تنعدم امكانيات تعاملهم مع البنوك و المؤسسات المالية بشكل عام بسبب عدم كفاية الدخل.

❖ الاختلال و عدم العدالة فى توزيع الدخل القومي: فضلا عن تدنى مستويات الدخل الفردية عدم العدالة فى توزيع الدخل القومي فى مصر, فان عدم العدالة فى توزيع الدخل القومي تظهر جليا ، حيث تستأثر قلة بالدخول المرتفعة

و تترك الفئات لغالبية السكان , ولا تعرف هذه المجتمعات الحد الأدنى و لا الحد الأقصى للأجور كآلية للحد من الاختلالات في توزيع الدخل القومي, لذا تكون الفرصة شبه معدومة أمام الغالبية العظمى من السكان للتعامل مع البنوك الذي يتطلب حد أدنى من المال لا تتيحه لهم دخولهم بشكل عام.(علياء حسني، 2017)

❖ ارتفاع معدلات الفقر : لقد أسفر كل من تدنى مستويات الدخل الفردية و عدم العدالة في توزيع الدخل القومي في مصر عن تزايد معدلات الفقر الى 28% حيث يقع حوالي 30 مليون من السكان تحت خط الفقر ، مما يؤدي الى ندرة المال المؤهل للتعامل مع البنوك و المؤسسات المالية بلا شك . (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء 2018)،
بيان لبعض المعوقات الاقتصادية في بعض الدول مقارنة بمصر (شكل 1)



المصدر:

www.albankaldawli.org/ar/about/annual-report/fiscal-year-data

data

❖ ارتفاع معدلات البطالة : تسجل معدلات البطالة بمصر 9.9% خلال الربع الثاني لعام 2018 ، حيث ان حجم قوة العمل 29.03 مليون فرد ، والذي يشمل عدد "المشتغلين والمتعطلين"، 2.875 مليون عاطل، بانخفاض 219 ألف عاطل عن الربع الأول لعام 2018 ، 26.161 مليون مشتغل ، 6.7% معدل البطالة بين الذكور من إجمالي قوة العمل ، 21.2% معدل البطالة بين الإناث ، 52.1% من المتعطلين يحملون مؤهلات جامعية وما فوقها، 11.9% نسبة العاطلين في المدن ، 8.5% نسبة العاطلين في الريف، و يترتب على ذلك وجود شريحة كبيرة عاطلة من قوة العمل ليس لها دخل ،ومن ثم لا يمكن أن تتمتع بالخدمات المالية والمصرفية لانعدام الدخل. (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء 2018)

❖ ارتفاع معدلات التضخم : اعلن التضخم في مصر طبقا لتقرير البنك المركزي ديسمبر 2018 بمعدل 15.7% ، مقابل 32.9% في سبتمبر 2017 ، فيما كان معدل التضخم السنوي لشهر أغسطس 2018 بمعدل 13.6%. ويأتي هذا الارتفاع في أعقاب القرارات التي اتخذتها الحكومة المصرية ، بزيادة أسعار الوقود بمعدل تراوح بين 35% و 50% ، والكهرباء بمتوسط 26% والمياه بنسبة بلغت 46.5% ، كما رفعت أسعار عدد من الخدمات مثل استخراج جوازات السفر والهاتف المحمول وغيرها ، لذلك تحد معدلات التضخم المرتفعة في الدول النامية من تمدد الشمول المالي. (الصغير ميسم .2017)

❖ زيادة حجم الاقتصاد غير الرسمي : يطلق مصطلح الاقتصاد غير الرسمي على ملايين العاملين في قطاعات الصناعة والتجارة والخدمات من غير الملتزمين بالنظم والقوانين ولا يدفعون الضرائب عن أعمالهم ولا يخضعون للأجهزة الرقابية المختلفة، وتعد أهم مكونات الاقتصاد الغير رسمي هي 47 ألف مصنع "بئر سلم"، لم يستخرجوا سجلا صناعيا، و 8 ملايين مواطنا يعملون في 1200 سوق عشوائية، إضافة للباعة الجائلين ووجود عقارات غير مسجلة تقدر قيمتها بنحو بقيمة 2.4 تريليون جنيه، و يقدر حجمه بحوالي 60% من حجم الاقتصاد الكلي

وتعاملاته السنوية تتجاوز الـ 2.2 تريليون جنيه ، و بطبيعة الحال لا يروق للاقتصاد غير الرسمي التعامل مع البنوك و المؤسسات المالية لأنه اقتصاد يكره الأوراق و المستندات ولا يحب أن يكشف عن هويته أبداً ، لذلك فإن اتساع رقعة الاقتصاد غير الرسمي في مصر يعد بمثابة حجر عثرة أمام كافة استراتيجيات الشمول المالي. (إحصائيات البنك الدولي 2015)

❖ ضعف مؤشر الكثافة المصرفية : تقاس الكثافة المصرفية بمؤشر عدد الفروع و / أو الوحدات لكل عشرة آلاف نسمة من السكان ، ففي مصر يكون مؤشر الكثافة المصرفية ضعيفا للغاية ، حيث يعمل بالسوق المصري 38 بنكاً، بإجمالي 4118 فرعاً (احصاءات البنك المركزي مارس 2018) منها بنوك القرى 1017 فرعاً، وتصل الكثافة المصرفية إلى فرع لكل 23 ألف نسمة، ويصل إجمالي العاملين بالقطاع المصرفي 113 ألفاً و 615 موظفاً (احصاءات البنك المركزي ديسمبر 2017).

وعدد بطاقات الخصم 15.2 مليون بطاقة، والبطاقات المدفوعة مقدماً 10.4 مليون بطاقة، وعدد بطاقات الائتمان 4.7 مليون بطاقة، وماكينات الصرف الآلى 11 ألف ماكينة، ونقاط البيع 66.6 ألف نقطة بيع، يتوفر لكل خمسين أو ستين ألف - و ربما مائة ألف - نسمة من السكان فرع لبنك أو وحدة مصرفية ، بينما المؤشر الطبيعي أن يكون لكل عشرة آلاف نسمة من السكان وحدة مصرفية أو فرع لبنك ، لذلك يرتبط مؤشر الكثافة المصرفية بالشمول المالي بعلاقة طردية مؤكدة ، فكلما زادت وانتشرت وحدات البنوك و فروعها ، كلما زاد مستوى الشمول المالي و العكس صحيح تماما ، لذلك يعد ضعف مؤشر الكثافة المصرفية عائقا للشمول المالي. (علياء حسني 2017)

❖ ارتفاع درجة التركيز المصرفي و الجغرافي للبنوك : حيث تستحوذ عدة بنوك كبيرة على أكثر من 50 % من السوق المصرفي من جهة ، ومن جهة أخرى تتركز معظم فروع البنوك و وحداتها المصرفية في الأحياء و المناطق الأعلى دخلا و يندر تواجدها في الأحياء و المناطق الأقل دخلا أو ذات الدخول المتوسطة ، وهذا

التركز يعوق الشمول المالي بتكدس المعاملات في بنوك قليلة وحرمان البنوك الصغيرة الأخرى منها من جهة ، ومن جهة أخرى يكرس التواجد المصرفي جغرافيا في الأحياء الغنية و يهمل الأحياء و المناطق الأقل دخلا.

❖ ارتفاع معدلات الاعالة : تعاني مصر من مشكلات سكانية كبيرة , لا تقتصر على زيادة السكان أو الانفجار السكاني فحسب ، بل تتضمن عادات و تقاليد موروثة مثل كثرة الانجاب ، ومن ثم يكون عدد أفراد الأسرة كبيرا ، و يرتفع معدل الاعالة في الاقتصاد , و في ظل انخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي وانخفاض في مستويات المعيشة ، حيث أن المجتمع المصري مجتمعاً فتياً، حيث تشكل الفئة العمرية "أقل من 15 سنة" ثلث السكان بنسبة 31.3% بينما قدرت نسبة السكان من كبار السن "65 سنة فأكثر" 4.3% (تقرير الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء المصري يناير 2016).

كما بلغت نسبة سكان الحضر حوالي 43% بينما بلغت النسبة لسكان الريف 57%، و بلغ معدل الإعالة العمرية لإجمالي الجمهورية 55.2% في يناير 2016، بمعنى أن كل 100 فرد يعولون 55.2 فرد ، وقد ارتفعت الكثافة السكانية من 71.5 نسمة / كم² عام 2006 إلى 89.2 نسمة / كم² عام 2016، ومن ثم تنعدم الفرص أمام هؤلاء للحصول على الخدمات المالية و المصرفية لعدم كفاية الدخل بسبب ارتفاع معدل الاعالة.

(تقرير الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء المصري 2016)

❖ ضعف الوعي و الثقافة المصرفية : يعد ضعف الوعي و الثقافة المصرفية بمثابة العامل الأقل تأثيراً لأنه عامل غير هيكلية، لذا يمكن معالجته و احتوائه بالحملات الاعلانية.

وبرغم من هذه المعوقات التي تحد من انتشار الشمول المالي في مصر، إلا أنه خلال السنوات القليلة الماضية قد ظهرت أنماط مختلفة من مُقَدِّمي الخدمات المالية تتيح إمكانيات جديدة للفقراء من غير المتعاملين مع البنوك، وتتضمن هذه الجهات

منظمات غير حكومية، وجمعيات تعاونية، ومؤسسات لتنمية المجتمعات المحلية، وبنوك تجارية وحكومية، وشركات تأمين وشركات بطاقات الائتمان، فضلا عن مقدمي الخدمات السلكية واللاسلكية والتحويل البرقي، ومكاتب البريد، وغيرها من الأنشطة التي تتيح الوصول إلى منافذ البيع، و احتواء قطاع كبير من الفقراء بادراجهم ضمن الشمول المالي المأمول .

ولكن يبقى اتساع رقعة الفقر و انخفاض - و ربما انعدام - الدخول بمثابة العائق الرئيسي للشمول المالي، ولقد عملت الدولة على ازاله البعض من هذه المعوقات من خلال الاتفاقية الاخيره 2019 المبرمه مع صندوق النقد الدولي، ومن خلال تعزيز الشمول المالي سوف تزول باقى المعوقات تدريجيا داخل الاقتصاد الوطنى

2-8 العائد الاقتصادى والاجتماعى من الشمول المالى فى مصر :

فيما يلى بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية داخل الاقتصاد المصرى من تطبيق الشمول المالى خلال الفتره 2017/2018 :

1. ارتفاع حجم الودائع لدى البنوك إلى 2.973 تريليون جنيه نهاية مايو 2017

ارتفع إجمالي الودائع لدى الجهاز المصرفي بخلاف البنك المركزي بنحو 55 مليار جنيه ليصل في مايو 2017 إلى 2.973 تريليون جنيه مقابل 2.918 تريليون في أبريل 2017، كما أن إجمالي الودائع الحكومية ارتفع ليبلغ 511.1 مليار جنيه منها 315.4 مليار جنيه ودايع بالعملة المحلية ونحو 195.6 مليار جنيه ودايع بالعملات الأجنبية.

كما أن إجمالي الودائع غير الحكومية ارتفعت خلال مايو 2017 لتصل إلى نحو 2.462 تريليون جنيه مقابل 2.413 تريليون جنيه في ابريل 2017، كما أن إجمالي الودائع بالعملات الأجنبية ارتفعت لتبلغ 693.1 مليار جنيه مقابل 688.2 مليار جنيه في أبريل 2017، واستحوذ قطاع الأعمال العام على نحو 37.9 مليار جنيه، وقطاع الأعمال الخاص على نحو 194.8 مليار جنيه، والقطاع العائلي على نحو 453.1 مليار جنيه، أما باقي

القطاعات الأخرى التي تشمل (غير المقيمين وشيكات وحوالات مشتراة) فقد استحوذت على 33 مليار جنيه. (تقرير البنك المركزي يونيو 2017 ، 2018) وكذلك إجمالي الودائع غير الحكومية بالعملة المحلية بلغ 1.76 تريليون جنيه، واستحوذ قطاع الأعمال العام على نحو 51.3 مليار جنيه منها، وقطاع الأعمال الخاص على 280.9 مليار جنيه والقطاع العائلي على نحو 1.427 تريليون جنيه (المصدر :النشره الاحصائية الشهرية 249 للبنك المركزي المصرى 2017/12 القطاع المالى والنقدى)

2. ارتفاع حجم التسهيلات الائتمانية فى البنوك 2017، 2018

ارتفع حجم التسهيلات الائتمانية من ابريل 2017 الى اكتوبر 2017 بنسبه 4.9% حيث بلغ حجم اجمالى التسهيلات الائتمانية فى اكتوبر 2017 الى 1433139 مليون جنيه بعد ان كان 1365331 مليون جنيه فى ابريل 2017 ، كما ان هناك زياده فى حجم التسهيلات الائتمانية للقطاعات المختلفه (النشره الاحصائية الشهرية 249 للبنك المركزي المصرى 2017/12 القطاع المالى والنقدى)

3- ارتفاع نسبه استلام التحويلات المالية الواردة لحسابات عملاء الهيئة القومية للبريد اكتوبر 2018 من حسابات عملاء جميع البنوك العاملة فى جمهورية مصر العربية، وذلك من خلال منظومة غرفة المقاصة الآلية للمدفوعات "ACH" بالتعاون مع شركة بنوك مصر، وذلك فى إطار سعى البريد نحو تطوير الخدمات الجماهيرية للمواطنين واستحداث خدمات جديدة تلبي احتياجات العملاء وتدعيماً لخطه الشمول المالى .

4- إتاحة خدمة تحصيل المصروفات الدراسية للمدارس الحكومية لجميع المراحل التعليمية قبل الجامعية عبر مكاتب البريد بكافة المحافظات، سبتمبر 2018 ، والتي تعد إضافة جديدة إلى الخدمات التي يقدمها البريد المصرى للمواطنين وستساهم فى تخفيف أعباء سداد المصروفات المدرسية على أولياء الأمور وذلك بإتاحة الخدمة فى جميع مكاتب البريد المنتشرة على مستوى الجمهورية بدلاً من التقييد بسدادها بالإدارات التعليمية والمدارس.

- 5- زياده نسبة مشاركة النساء فى إنشاء حسابات داخل البنوك حيث زادت نسبة مساهمة النساء فى الشمول المالى فى مصر من عام 2011 حتى عام 2017 الى ما يزيد عن 40% . (تقرير البنك المركزى 2018)
- 6- ربط الاقتصاد الغير رسمى بالاقتصاد الرسمى وانخفاض معدلات البطاله والتضخم ورفع مستوى معيشه الفئات المهمشه .

3-8 ميادرات المؤسسات المسئولة عن تطبيق الشمول المالى :

اولا: خطوات الحكومة المصرية لتطبيق الشمول المالى، والموقف الحالى:

- اقر مجلس النواب بتاريخ سبتمبر 2018 مشروع قانون تطوير المعاملات المالية غير النقدية، ويهدف المشروع التحول إلى استخدام المدفوعات الإلكترونية والاتجاه لتقليص التعامل النقدي، ويرى عدد من نواب البرلمان، أن مشروع القانون تطوير المعاملات المالية غير النقدية يساهم فى تحقيق الشمول المالى ودعم الاقتصاد القومى، كما أن المعاملات المالية الالكترونية تساعد فى ضم الاقتصاد غير الرسمى وتظهر حجم الاقتصاد بشكل أفضل.
- بدأ المعهد المصرفي المصري التابع للبنك المركزي المصري، مبادرة (عشان بكره) منذ عام 2012، لتثقيف 5.5 مليون طفل وشاب.
- 50 % من البنوك لديها منتجات بنكية تناسب الأطفال والشباب ، يمكن استخدامها لخلق جيل يحقق الشمول المالى. (هبه السيد، 2017 .)
- عمل مبادرة البنك المركزي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- انشاء وحدة متخصصة للشمول المالى فى البنك المركزي.
- وضع استراتيجية قومية للتثقيف المالى من خلال وسائل الاعلام المختلفه المسموعه والمرئيه وكذلك وسائل التواصل الاجتماعى (Social Media).
- خروج أول مسودة لاستراتيجية الشمول المالى، والتي يتعاون بها كل من (البنك المركزي المصري، هيئة الرقابة المالية، وزارة المالية، مقدمي الخدمات من

البنوك والبريد المصري والبورصة المصرية، وزارة الاستثمار، وزارة التخطيط، وزارة التعليم، وزارة الإعلام، وزارة الشباب والرياضة، الجهات المانحة).

• أعدت مصر خطة للمشاركة في اليوم العربي للشمول المالي (رئيس قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومسؤول الشمول المالي ببنك التنمية الصناعية المصري) والذي يعنى زيادة قاعدة المتعاملين مع البنوك تشمل إعداد وتأهيل للعاملين بالقطاع المالي من خلال ورش عمل ومحاضرات عن أهمية الشمول المالي وسبل تعزيزه.

• تأكيد رئيس قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومسؤول الشمول المالي ببنك التنمية الصناعية المصري، إن هناك خطة تشمل استهداف منطقة الصعيد والمراكز النائية بخطة توعية بأهمية الشمول المالي، واستهداف شريحة عملاء المشروعات متناهية الصغر والمرأة المعيلة لاقرار التمكين كوسيلة لتفعيل استخدام الحسابات المفتوحة وتعزيز استمراريته.

• تم انشاء المجلس القومى للمدفوعات برئاسه رئيس الجمهوريه وعضويه البنك المركزى والوزارات المعنيه بالدوله واتخاذ قرارات محدده باطار زمنى اهمها اعداد مشروع شامل لتطوير المعاملات غير النقديه ووضع تصور لانشاء منظومه تكنولوجيه متكامله .

• تم الاتفاق مع كل من رئيس جامعة القاهرة و عميد طب عين شمس علي وجود البنوك داخل جامعتي القاهرة وعين شمس لنشر ثقافة الشمول المالي داخل الجامعات من خلال حملات توعية تستهدف تمكين المستهلكين من اتخاذ قرارات مالية تلائم احتياجاتهم مشيرا الي ان البنوك تعمل علي تطوير المنتجات وتعزيز ثقة العملاء والمشاركة في توعيه العملاء بكيفية استخدام المنتجات والخدمات المالية

والاستفادة منها وأيضا التوسع في شبكة فروع مقدمي الخدمات المالية والاهتمام بإنشاء فروع صغيرة لتمويل المشاريع الصغيرة وزيادة عدد الصرافات الآلية واي وسيلة أخرى من شأنها توسيع شبكات اتاحة الخدمات المصرفية لتفعيل فكرة الشمول المالي. (عبد الناصر منصور 2016)

• مذكرة تفاهم بين وزارة الاتصالات وشركة فيزا العالمية حيث تم توقيع مذكرة تفاهم بين وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، و شركة فيزا العالمية، في 16 مايو 2017، للبدء في تنفيذ مشروع تطوير البنية التحتية التكنولوجية للمعاملات المالية وتفعيل الاقتصاد الرقمي ، حيث تتيح هذه المذكرة الفرصة لتحديث البنية التحتية للدولة، و تستهدف خلق قاعدة من الكفاءات المصرية في مجال المدفوعات الرقمية، استناداً إلى الخبرات الواسعة التي تمتلكها الشركة، كما تتضمن المذكرة قيام شركة فيزا العالمية بإنشاء وتشغيل شبكة محلية لإدارة المعاملات الخاصة ببرامج المدفوعات الحكومية المختلفة، وكذا منظومات الدعم عبر بطاقة موحدة، بما يضمن الاحتفاظ بكل بيانات المعاملات في مصر، كما تعمل الشركة على تنظيم برامج تأهيل وتدريب لكل الأطراف المرتبطة بتشغيل منظومة البنية التحتية وبرامجها المختلفة، وتأتي مذكرة التفاهم في إطار سعي الحكومة لبناء البنية التحتية وبيئة الأعمال التكنولوجية المواتية، وتحقيق الهدف المتمثل في زيادة كفاءة برامج الدعم والخدمات الحكومية المقدمة للمواطنين، وتقليل التكاليف الإدارية لهذه البرامج، وزيادة فعاليتها لتحفيز الاقتصاد المصري .

• توقيع مذكرة تفاهم بين الهيئة القومية للبريد وبنك مصر وشركة فيزا العالمية في 29 أغسطس 2017، بالتعاون مع بنك مصر وهيئة البريد في توسيع رقعة قبول المدفوعات الإلكترونية، وتمكين التجار في محافظات مصر وعبر البريد

المصري من قبول المدفوعات بسهولة ويسر للمواطنين لقضاء احتياجاتهم المختلفة باستخدام وسائل الدفع الإلكتروني. وتقوم شركة فيزا بتوفير كل المساعدات المطلوبة لنجاح هذا النموذج الجديد من التعاون من الناحية التكنولوجية على صعيد المنتجات والحلول التي تلبي طموحات ومتطلبات عملاء بنك مصر والبريد المصري ، كما تتيح مذكرة التفاهم لهيئة البريد العمل على المساعدة في الشمول المالي للتجار ودمجهم في الاقتصاد الرسمي وذلك عبر شراكتها مع بنك مصر، كما تشمل المذكرة توفير ماكينات ATM ببعض مكاتب البريد بما يساهم في زيادة نقاط الصرف الإلكتروني والمساهمة في تحقيق الشمول المالي ويتولى بنك مصر إدارة هذه الماكينات وتغذيتها وصيانتها، بالإضافة إلى تحصيل أقساط القروض والبطاقات الائتمانية لعملاء بنك مصر من خلال مكاتب البريد المنتشرة في أنحاء الجمهورية بما يساهم في إتاحة هذه الخدمات للعملاء على نطاق واسع .

• اتفقت الهيئة القومية للبريد مع شركة فيزا العالمية على تدريب ورفع كفاءة الموظفين العاملين في مكاتب البريد التي يجري تطويرها حالياً وامتدادهم بالخبرات والمعلومات الخاصة بمجال الدفع الإلكتروني والتثقيف المالي، على أن يتضمن التدريب المعلومات الأساسية عن صناعة المدفوعات الإلكترونية والمنتجات وأدوات الدفع المختلفة المتاحة في السوق المصري وعبر البريد المصري ، كما يتضمن التدريب اطلاع موظفي البريد على أحدث الاتجاهات العالمية في مجالات المدفوعات الرقمية ، كما تقوم مكاتب البريد بتوزيع كتيبات التثقيف المالي، التي قامت بإعدادها شركة فيزا العالمية، على المواطنين المتعاملين مع مكاتب البريد بهدف نشر الثقافة المالية وتعريف المواطنين بأهمية إدارة نفقاتهم بشكل سليم.

- وقعت شركة بوابة مصر للعالم الرقمية "EG GATE"، سبتمبر 2018، بروتوكول تعاون مع شركة فوري للخدمات الإلكترونية، لدعم الشمول المالي، بحسب بيان من الشركة والذي يستهدف التسهيل على الأعضاء المشتركين في بوابة مصر للعالم الرقمية في تحصيل قيمة مبيعاتهم من خلال أكثر من 90 ألف مكان عليه علامة فوري في مصر، كما ستوفر الشركة خدمة سحب وإيداع الأموال أيضاً، بجانب باقة من الخدمات الخاصة بالتسويق والتجارة الإلكترونية محلياً.

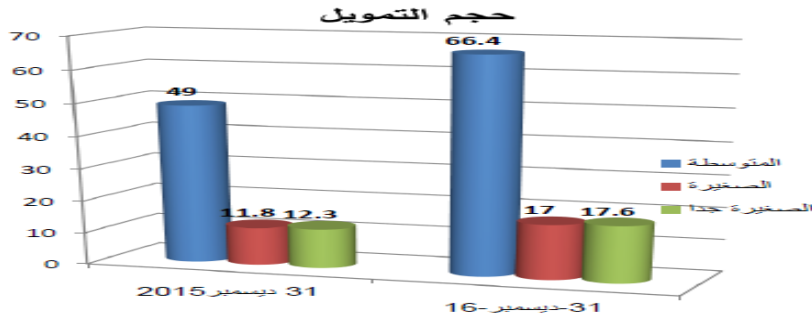
ثانياً: خطة البنك المركزي المصري لتعزيز الشمول المالي:

للبنوك المركزية على مستوى العالم دور رائد في تحقيق مبدأ الشمول المالي لوجود علاقة وثيقة بينه وبين الاستقرار المالي، حيث يقوم البنك المركزي بقيادة عملية تعزيز الشمول المالي في مصر من خلال عدة محاور تتلخص في العمل على تهيئة بيئة تشريعية وبنية تحتية مالية مناسبة لتلبية متطلبات الشمول المالي، وتحقيق الحماية المالية للمستهلك لزيادة الثقة في القطاع المصرفي والمالي، بالإضافة إلى تطوير خدمات ومنتجات مالية تلبى احتياجات كافة فئات المجتمع، إلى جانب الاهتمام بالثقف والتوعية المالية، وذلك من خلال عدة محاور :

- إضافة التعليمات الجديدة الخاصة بتقديم خدمات الدفع عن طريق الهاتف المحمول والتي تضمنت توسيع نطاق مقدمى الخدمة للوصول لأكبر عدد ممكن من المواطنين، وإمكانية تقديم خدمات مالية جديدة عن طريق الهاتف المحمول، مثل صرف الرواتب، وتحصيل الفواتير، وأيضاً المدفوعات الحكومية.
- إصدار القواعد المنظمة لتقديم الخدمات المصرفية عن طريق الإنترنت والتي قامت بوضع إطار عمل للبنوك للتحكم في تقديم الخدمات المصرفية عبر الإنترنت حيث تطرقت التعليمات إلى المخاطر المصاحبة للتعاملات البنكية عبر الإنترنت وسبل الحد منها، بالإضافة إلى الضوابط الرقابية الخاصة بتقديم تلك

الخدمات وأمن المعلومات، أخذاً في الاعتبار أن إصدار تلك التعليمات يسهم بشكل كبير في الوصول لعدد أكبر من العملاء من مستخدمي الوسائل التكنولوجية الحديثة

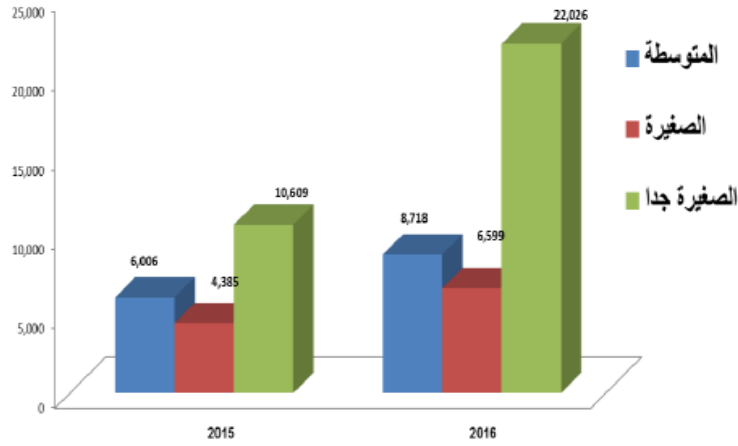
- أصدر البنك المركزي العديد من التعليمات التي تستهدف تعزيز الشمول المالي بطريقة مباشرة وغير مباشرة، كان من أهمها تعليمات فتح الفروع الصغيرة للبنوك والتي صدرت في ديسمبر 2014 للتوسع في تقديم الخدمات المصرفية للشركات الصغيرة والمتوسطة والتجزئة المصرفية والتي تحقق للبنوك اتساع في دائرة نشاطها يشمل قاعدة أكبر من العملاء مع تنوع في شرائح المجتمع في المناطق التي سيتم فتح تلك الفروع فيها متضمنة خفض قيمة رأس المال المطلوب لدى إنشاء فروع صغيرة جديدة مثل اتاحه التمويل و تطوير محفظه القروض للشركات الصغيره والمتوسطه حيث يتضح من الشكليين التاليين زياده في محفظه القروض للشركات الصغيره والمتوسطه بقيمه 28 مليار جنيه كما يبين الزياده في عدد الشركات في عام 2016 عنه في 2015 حيث، طبقا للتقارير فقد استفادت اكثر من 16 الف شركه من المبادره . (دينا عبد الفتاح 2017) .



حجم تمويل محفظه القروض للشركات الصغيره والمتوسطه . (شكل 2)
المصدر:

www.cbe.org.ar/EconomicResearch/Publications/Pages/AnnualReport.aspx

عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة



المصدر: تقرير البنك المركزي 2016. (شكل 3)

www.cbe.org.eg/ar/EconomicResearch/Publications/Pages/AnnualReport.aspx

كما أطلق البنك المركزي 2018 مبادرة الشمول المالي بالتنسيق مع جميع البنوك العاملة في مصر وعددها "39" بنكا، تحت عنوان "حساب لكل مواطن"، ودعا البنك المركزي المصارف إلى تسهيل فتح حسابات بالبنوك للمواطنين دون حد أدنى لفتح الحساب، مشددا على ضرورة الوجود في الأقاليم والمناطق النائية والمدارس والنوادي والجمعيات الأهلية لتوعية المواطنين بالمشاركة في المبادرة. (النشر الاقتصادي للبنك المركزي 2017)

وأقام البنك عدة مبادرات لدعم الشمول المالي من خلال تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومنحها تسهيلات ائتمانية بنسبة 5%، إضافة إلى ذلك تخصيص محافظ ائتمانية بالبنوك للمشروعات متناهية الصغر، وتمويل مشروعات الصناعة والتصنيع الزراعي والطاقة المتجددة، فضلاً عن مبادرة التمويل العقاري التي خصصت لها البنوك ما يقرب من 7 مليارات جنيه، وتقديم الخدمات المصرفية عبر الإنترنت

وأجهزة المحمول ، كما أن البنك قام بتمويل 17 ألف مشروع بقيمة 19 مليار جنيهه ضمن خطة البنك لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، فضلاً عن فتح 81 ألف حساب بنكي خلال الأسبوع الأول من مبادرة الشمول المالي ، واصبح 32% فقط من المواطنين يملكون حسابات بنكية، مشيراً إلى ضرورة زيادة تلك النسبة من خلال مبادرات المركزي وسياسات الإصلاح المصرفي، كما أن حجم الإقراض والائتمان من البنوك يتراوح بين 40 و 45 % من إجمالي المحفظة المالية للبنوك. (تقرير البنك المركزي 2017)

ثالثاً: مبادرة بنك الاسكندريه : عمل بنك الاسكندريه على توفير منتجات ماليه مناسبه لكل افراد المجتمع مثلا حسابات توفير ، حسابات جارية ، خدمات الدفع والتحويل ، التأمين ، التمويل والائتمان ، وغيرها من المنتجات والخدمات المالية المختلفة ، هذه المنتجات يجب ان تقدم من خلال القنوات الشرعية، مثل البنوك وهيئة البريد والجمعيات الاهلية وغيرهم، وكذلك لابد ان تكون أسعارها مناسبة للجميع ويكون من السهل الحصول عليها وتراعي حماية حقوق المستهلك ، وذلك كى نضمن ان كل فئات المجتمع توفر لهم فرص مناسبة لإدارة أموالهم ومدخراتهم بشكل سليم وآمن لضمان عدم لجوء الأغلبية للوسائل غير الرسمية التي لا تخضع لأية رقابة او اشراف، و التي ممكن تعرضهم لحالات نصب او تفرض عليهم رسوم مبالغ فيها ، و فيما يلي حصر مبدئى للعروض التى قدمها البنك خلال فترة المبادرة (2017/4/27 الى 2017/05/04)

- ❖ إعفاء جميع الحسابات من مصاريف فتح الحساب للعملاء الجدد.
- ❖ حساب التوفير لعملاء صغار المستثمرين بدون مصاريف تشغيل لمدة سنة .
- ❖ قرض عملاء الميكرو بدون مصاريف إدارية خلال المبادرة.
- ❖ اصدار بطاقات المرتبات المدفوعة مقدما لعملاء تحويل المرتبات بدوت مصاريف.
- ❖ مصاريف التشغيل السنوية مجانا على الحساب الجارى (المصرى) لمدة سنة .

8-4-4 الآلية المقترحة لتعزيز الشمول المالي داخل الاقتصاد الوطني

عملية بناء استراتيجية للشمول المالي تتوقف علي العديد من العناصر وأهمها نتائج المسوحات والدراسات الميدانية التي تشترط أن تشمل كل فئات الشعب بهدف تحديد مستوى الوعي والتثقيف المالي لدي الأفراد ومن ثم اتخاذ الدولة للقرارات المناسبة في هذا الشأن، وتعتمد عملية إعداد الاستراتيجية علي عدة خطوات، هي:

8-4-4-1 دراسة البيئة القانونية والتشريعية في الدولة: حيث يتم في البداية دراسة مدى توافق البيئة التشريعية وإمكانية تعديل القوانين لتتماشي مع متطلبات إعداد الاستراتيجية لضمان مشاركة كافة الأطراف في وضع وتنفيذ الاستراتيجية بشكل قانوني.

8-4-4-2 تحديد الجهة المسؤولة بشكل رئيسي عن تنفيذ الاستراتيجية: يجب تحديد الجهة المسؤولة بشكل رئيسي عن تنفيذ الاستراتيجية التي تقوم بتوزيع الأدوار علي كافة الأطراف المشتركة والتنسيق بينهما وتطبيق معايير قياس الأداء، وجرت العادة أن يتولى البنك المركزي تلك المسؤولية أو تشكيل هيئة مالية رقابية تتولي ذلك الدور.

8-4-4-3 تحديد الأطراف المشاركة في بناء الاستراتيجية: يجب أن تبني عملية تحديد الأطراف علي معايير محددة كأهمية الدور الذي يمثله الطرف المشترك، والإمكانيات والقدرات الفنية التي تتوافر للطرف، وعادة ماتكون هذه الأطراف الجهات الرقابية وأهمها البنوك المركزية، وبالتالي خريطة البنوك المصرية، مؤسسات القطاع العام ذات العلاقة بالقطاع المالي، القطاع الخاص المتمثل في منتجي الخدمات المالية مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، الشركاء الدوليون والقطاعات الأكاديمية المختلفة.

8-4-4-4 إجراء تقييم أولي للشمول المالي: بهدف تقييم الوضع القائم للتثقيف المالي وتحديد الفجوة بين المستوي الحالي، والمستوي المستهدف، وهناك عدة طرق يمكن اتباعها لإجراء التقييم، منها:

✚ مراجعة المؤشرات المالية ذات العلاقة بالشمول المالي و إجراء استطلاعات الرأي

✚ المسوحات الميدانية ويمكن تنفيذها في مصر حالياً من خلال إضافة بند التثقيف المالي أثناء إجراء التعداد العام للسكان فهو يعتبر فرصة لقياس وضع الشمول المالي .

8-4-5 توضيح التحديات التي تواجه بناء الاستراتيجية وطرق مواجهتها:

إن التعرف علي المعوقات والتحديات التي قد تواجه تطبيق الاستراتيجية يساعد القيادة والأطراف المشتركة علي تحديد الحلول المناسبة لضمان نجاح بناء الاستراتيجية، ومن أهم التحديات التي تعارض عملية البناء هي عدم التوافق بين التشريعات والقوانين الصادرة للحفاظ علي الاستقرار المالي والنزاهة المالية وبين متطلبات بناء وتنفيذ استراتيجية الشمول المالي، كذلك عدم توافر الموارد المالية والمهارات الإدارية اللازمة، هذا فضلا عن المعوقات السابق ذكرها .

8-4-6 تحديد الإطار الزمني لعملية بناء الاستراتيجية:

يجب أن تكون عملية بناء وتنفيذ الاستراتيجية مقرونة بخطة زمنية وتشير التجارب الدولية إلي أن عملية بناء استراتيجية للشمول المالي تتراوح بين سنة ونصف إلي 3 سنوات.

8-4-7 تقييم النتائج المتوقعة والمرغوب فيها من الاستراتيجية من خلال متابعة المؤشرات المتعارف عليها، ومنها:

✚ نسبة البالغين الذين يملكون حساب مصرفي.

✚ نسبة الحاصلين علي أي نوع من التسهيلات المصرفية.

✚ نسبة المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تمتلك حسابات مصرفية أو تحصل علي تسهيلات بنكية.

✚ عدد الممتلكين لبوالص التأمين باختلاف أنواعها.

8-4-8 تحقيق التثقيف المالي حيث أصبحت الثقافة المالية مكمل رئيسي لسياسات القطاع المالي ويعرف التثقيف المالي (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)) بأنه العملية التي يتم من خلالها تحسين إدراك المستهلكين والمستثمرين لمفهوم الخدمات المالية والمنتجات المالية المتوافرة والمخاطر المصاحبة لها من خلال توفير المعلومات وتنمية مهارات وثقة الأفراد في الخدمات المالية، ويجب مراعاة الخبرات المنخفضة لدى تلك الفئات عن طبيعة وكيفية استخدام الخدمات المالية المختلفة. (صندوق النقد العربي 2015).

8-4-9 بالإضافة الى بعض الإجراءات المدعمة مثل :

- ❖ بنية تحتية تكنولوجية متطورة وزيادة معدل انتشار الهواتف الذكية.
- ❖ خلق طرق سداد مبتكرة لتعزيز التمكين المالي.
- ❖ زيادة انتشار البطاقات المسبقة الدفع للقدرة على ضبط الإنفاق إلى جانب الميزات التي تتمتع بها التعاملات اللانقدية (مثل السياح والزائرين والفئات الأقل دخلا).
- ❖ عمل حسابات بنكية للعاملين في أي مؤسسة عامة أو خاصة، لحماية الأجور
- ❖ ادخال شركات الصرافة ضمن المنظومة البنكية لإدخال الفئات المحرومة (عدددهم في مصر 67 مكتب صرافة).
- ❖ تطبيق مفهوم المحافظ الإلكترونية. (Patrick Honohan , (November 2008
- ❖ أن مصر لديها 38 بنك، منهم بنك الائتمان الزراعي، والذي يمتلك أكثر من 1200 فرع ، والبنك الأهلي ويعتبر من أكثر البنوك انتشارا، ويعد هيكلة هذا البنك حاليا ليتم تهيئته والاستفادة منه في مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والتي تحقق بدورها النمو الاقتصادي، ويتم الاستفادة منه في تحقيق الشمول المالي.

❖ يمكن كذلك الاستفادة من فروع هيئة البريد ، وهي تمتلك 4 آلاف فرع، منتشرين في كافة انحاء الجمهورية، والتي مازالت تمتلك أكثر دفاتر توفير للمصريين، وإذا تم إدخاله تحت تصرف البنك المركزي المصري، بدلا من وزارة الاتصالات، سيتم الاستفادة منه في تحقيق الشمول المالي، من خلال عمل كروت سحب مسبقة الدفع، ويتم من خلاله دفع كافة الخدمات من خلال الحساب الخاص لكل مواطن، وكذلك الاستفادة منه في القروض الصغيرة. (د. محمد زكريا استشاري الدعم المؤسسي في برنامج تعزيز ريادة الأعمال وتنمية المشروعات التابع للأمم المتحدة).

❖ وضع خطه فعاله لنشر الوعي المجتمعي بالشمول المالي تتناسب مع كل الفئات العمريه والدخليه حتى يتم الوصول الى النسبه العظمى من الشعب .

❖ العمل علي مكافحة غسيل الأموال كجزء من استراتيجية تطبيق الشمول المالي وتمويل الإرهاب كأهداف مكملة لتطبيق الشمول المالي.

❖ اتباع مبدأ الإفصاح والشفافية بهدف حماية المستهلكين للخدمات المالية حيث أن توافر المعلومات لدي المستهلكين عن الخدمات المالية يمكنهم من اتخاذ القرار الصحيح بشأن عملية الاستخدام.

❖ ضرورة التنسيق بين مقدمي الخدمات المالية من القطاع الخاص وبين الجهات التشريعية والجهات الرقابية بهدف وضع إطار فعال للتعاون بين كل الاطراف يدعم متطلبات الشمول المالي.

❖ البدء في الاستفادة من تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي (Artificial intelligence) لتقديم منتجات وخدمات تتوافق مع احتياجات العملاء الخاصة (personalized) service) وايضاً الاستفادة من تكنولوجيا الواقع الافتراضي (virtual reality) والتي تمكن العميل من معرفة الخدمات والمنتجات من مكانه بشكل يحاكي واقع تواجهه في البنك وايضاً تطبيقات الخرائط الاليكترونية (Geo location) والتي تساعد على تقديم خدمات تتوافق مع الأماكن التي يرتادها العميل بشكل متكرر اضافة الى (Chat bot) خدمة الحوار التفاعلي

والتي تمكن من الرد على استفسارات العملاء على مدار الساعة وكذلك ارسال رسائل تسويقية للعملاء وفق المعاملات التاريخية لاستفساراته مع استغلال Voice activated search نظم البحث الصوتي المتاحة على جوجل لتعظيم فرصة الوصول للعملاء المحتملين والاهتمام بالاعلانات التليفزيونية الترويجية التي يجب ان تتسق مع مواقع التواصل الاجتماعي لتحقيق افضل عائد على الاستثمار .

❖ ومن الضروري الاهتمام بالقنوات التسويقية والرسائل التي تبسيط المعلومات الخاصة بمزايا الحسابات البنكية وطرق تقديم طلبات فتح الحسابات والفرق بين الحساب الجاري وحساب التوفير وشهادات الاستثمار بشكل يفهمه أي مواطن لتنمية الثقافة البنكية وتحديد وسائل وقنوات التسويق جغرافياً من أجل الوصول بشكل فعال الى الشرائح المستهدفة في الأقاليم والمحافظات والمدن المراد توصيل الرسائل لها .

❖ حشد الموارد لزياده معدلات الاستثمار وخلق فرص عمل جديده الامر الذي يحقق النمو الاقتصادي والاجتماعي المستدامين وبالتالي خفض معدلات البطاله والفقر وتحسين ورفع مستوى المعيشه .

8-4-10 الاستفادة من التجارب الدولية مثل تجربة دولة جنوب إفريقيا حيث

قامت بعدة إجراءات نتج عنها تعزيز الشمول المالي لديها، مثل:

✚ ألزام البنوك بمنح قروض إسكان بأسعار مقبولة وفقاً لميثاق القطاع المالي لديها .

✚ السماح للحكومة باستقطاع جزء من مرتبات موظفيها لمقابلة أقساط القروض الصغيرة المستحقة عليهم .

✚ القيام بوضع إطار جديد يستهدف التأمين علي الأنشطة متناهية الصغر .

✚ إجراء تعديلات علي القواعد البنكية المتبعة لديها والتي تعرف باسم (اعرف عميلك) حيث استطاعت من خلال تلك التعديلات تقديم منتج مالي جديد سمي

“حسابات Mzansi” المبسطة للأفراد الذين لم يسبق لهم التعامل مع البنوك وقامت

بهذه المبادرة أربع بنوك استهدفت فتح 2.2 مليون حساب جديد خلال 4 سنوات ، وقد اعتبرت تلك المبادرة مثال ونموذج ناجح لتطبيق الشمول المالي، ونتج عنها فتح 6 مليون حساب جديد لأفراد لم يسبق لهم التعامل مع البنوك ومنها 61% من الشريحة ذات الدخل المنخفض وهي الشريحة المستهدفة وذلك خلال فترة الأربع سنوات المستهدفة وبلغ نصيب "حسابات Mzansi" منها حوالي 72% ، ووفقاً للجهات الرقابية يتضح أن "حسابات Mzansi" كان لها نتائج إيجابية في تعزيز هدف النزاهة المالية ، ومن ثم عند تعزيز الشمول المالي في مصر فمن الضروري دراسة تلك التجربة الناجحة وغيرها من التجارب الدولييه في هذا الشأن.

9. نتائج الدراسة :

ارتبط الشمول المالي بشكل أساسي بالأهداف التقليدية للبنوك المركزية، حيث أنه يعمل علي تعزيز الاستقرار المالي والتنمية الاقتصادية المستدامة ، وكذلك النمو الاقتصادي والكفاءة المالية فضلاً عن تنمية الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لمحدودي الدخل من خلال زيادة فرص حصولهم علي المنتجات المالية من قروض وتسهيلات ائتمانية وغيرها وبتكلفة منخفضة، وقد اتضح ذلك من خلال المؤشرات الاقتصادية السابقة ذكرها هذا فضلاً عن انخفاض معدلات التضخم والبطالة تدريجياً حيث بلغت نسبة البطالة في العام الجاري 2019 8.1% مقابل 8.9% عام 2018 كما انخفض التضخم الي 7.8 عام 2019 مقابل 8.9% عام 2018 ، بالإضافة الي بدا انغماس الاقتصاد الغير رسمي داخل الاقتصاد الرسمي والاختفاء التدريجي للسوق السوداء وظهور عدد من المشروعات الصغيره والمتوسطه على خريطة الهيكل الانتاجي مما قلل من نسبة الفئات المهمشه ، وعلى هذا تم اقتراح اليه لتفعيلها في الاقتصاد القومي كنواه لتعزيز الشمول المالي ، وبذلك تكون فروض البحث تم اثباتها .

9-المراجع

أولاً: المراجع العربية:

1. اجلال راتب العقيلي ، د.احمد رشاد الشربيني ، الشمول المالي والمشروعات الصغيره ومتناهيه الصغر ، سلسله اوراق بحثيه - معهد التخطيط القومي 2017-2018 .
2. الصغير ميسم .2017، الشمولية المالية وأثرها على اقتصاديات الدول النامية - دراسة حالة الجزائر- مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية 2017، .
3. أحمد الألفي ،الخبير المصرفي، الشمول المالي تحت خط الفقر،13 ديسمبر 2015.
4. أحمد عبد الله، تفاصيل مذكرة التفاهم بين وزارة الاتصالات وشركة فيزا بحضور إسماعيل، موقع دوت مصر، 16 مايو 2017.
5. أحمد سعيد طنطاوى، القاضي يشهد مراسم توقيع اتفاقية تعاون بين "إيتيدا" و"فيزا" العالمية لتعزيز التجارة الإلكترونية، بوابة الأهرام، 27 نوفمبر 2016.
6. بطاهر ، عقون بختة - عبد الله ، 2018 ، الشمول المالي وسبل تعزيزه في اقتصاديات الدول- تجارب بعض البلدان العربية ، ورقه بحثيه ، مجله العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،2018.
7. بن قيده مروان . بوعافية رشيد، واقع وآفاق تعزيز الشمول المالي في الدول العربية ، مجلة الاقتصاد و التنمية البشرية ، 2015

8. دينا عبد الفتاح، وكيل «المركزي» للإشراف على البنوك: البنك يقود استراتيجية وطنية للشمول المالي(حوار)، موقع المصري اليوم، 27 أغسطس 2017 .
9. شيماء مصطفى، كيف تحصل على قرض «المركزي للتمويل العقاري»؟، 30 أكتوبر 2017.
10. عبد الناصر منصور، وزاره الاتصالات ، مذكرة تفاهم بين "إيتيدا" وشركة "ماستركارد العالمية"، الأهرام الاقتصادي، 27 نوفمبر 2016
11. علياء حسني، "ماذا يعني الشمول المالي، وماهي عقبات تنفيذه في مصر؟"، جريدة التحرير 2017/9/14.
12. نانسي البنا ، الشمول المالي نحو التحول للاقتصاد الرقمي ، الهيئه العامه للاستعلامات 2017/4/17
13. هبه السيد، وزارة الاتصالات: مذكرة تفاهم لتنظيم الخدمات المالية بين البريد وبنك مصر، موقع اليوم السابع، 29 أغسطس 2017 .
14. "العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي"، ورقة علمية لفريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي 2015.
15. "متطلبات تبني استراتيجية وطنية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية"، ورقة علمية لفريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي 2015.

16. "العلاقات المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي"، ورقة علمية لفريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي 2015.
17. "الشمول المالي خارطة مصرفية خمسية"، مجلة الدورة الاقتصادية، العدد الثامن والعشرون 2016.
18. ماذا يعني الشمول المالي، وما فوائده، المصري اليوم، سبتمبر 2017
19. ماذا يعني الشمول المالي، نشرة تعريفية صادرة عن البنك المركزي المصري 2017.

النشرات والتقارير والدوريات الاقتصادية

1. التقارير السنوية للبنك المركزي 2016، 2017، 2018
2. النشره الاحصائيه الشهريه 2017، 2018
3. النشره الاحصائيه الشهريه العدد رقم 262 - يناير 2019
4. المجله الاقتصاديه - 2016 مجلد 57
5. المجله الاقتصاديه - 2017 مجلد 58
6. تقارير الجهاز المركزي للتعبئه والاحصاء 2017، 2016، 2018

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1. Santiago Carbo , Edward P. M. Gardener & Philip Molyneux,2010, Financial Exclusion in Europe, , Pages 21-27, 2010
2. Patrick Honohan , November 2008 ,Cross-country variation in household access to financial services , Journal of Banking & Finance, Volume 32, Issue 11, Pages 2493-2500 ,2008
3. Kempson et al., 2000Kempson, E., Whyley, C., Caskey, J., Collard, S., 2000. In or Out? Financial Exclusion: A Literature and Research Review. Working Paper. Financial Services Authority, London,2000.
4. Honohan, 2008 ,P. Honohan ,Household financial assets in the process of development ,J.B. Davies (Ed.), Personal Wealth from a Global Perspective, Oxford University Press, Oxford (2008)
5. James F. Devlin,2009, An analysis of influences on total financial exclusion, The Service Industries Journal, Volume 29, Issue 8,2009.
6. Claessens, Stijn, and Liliana Rojas-Suarez. 2016. "Financial Regulations for Improving Financial Inclusion." CGD Task Force Report, Center for Global Development, Washington,DC.

